

Distr.: General
10 May 2010

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون
البند ٤٦ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢ آذار/مارس ٢٠١٠

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/64/L.44/Rev.1 و Add.1)]

٢٥٥/٦٤ - تحسين السلامة على الطرق في العالم

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٠٩/٥٧ المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ و ٩/٥٨ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ و ٢٨٩/٥٨ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و ٥/٦٠ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ و ٢٤٤/٦٢ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ المتعلقة بتحسين السلامة على الطرق في العالم،

وقد نظرت في مذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير عن تحسين السلامة على الطرق في العالم والتوصيات الواردة فيه^(١)،

وإذ تعترف بالعبء الهائل الذي تشكله الوفيات نتيجة لحوادث المرور على الطرق في العالم وبأن ما يتراوح من عشرين إلى خمسين مليون شخص يتعرضون سنويا لإصابات غير قاتلة بسبب حوادث المرور، ويصبح العديد منهم في حالة إعاقة مدى الحياة،

وإذ تلاحظ أن لهذه المشكلة الكبرى التي تهدد الصحة العامة طائفة واسعة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي، إن لم تعالج، قد تؤثر في التنمية المستدامة للبلدان وتعوق التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشدد على أهمية استمرار الدول الأعضاء في استخدام التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق كإطار للجهود المبذولة من أجل كفالة السلامة على الطرق وفي تنفيذ التوصيات الواردة فيه، حسب الاقتضاء، عن طريق إيلاء

(١) A/64/266.



اهتمام خاص لعوامل الخطر الأساسية المحددة، بما في ذلك عدم استخدام أحزمة الأمان وأحزمة سلامة الأطفال وعدم استخدام الخوذ والقيادة تحت تأثير الكحول والمخدرات والسرعة غير الملائمة والمفرطة وعدم توافر هياكل أساسية ملائمة، وعن طريق تعزيز إدارة السلامة على الطرق وأيضا عن طريق إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات مستخدمي الطرق المعرضين للخطر، مثل المشاة وركاب الدراجات والدراجات النارية ومستخدمي وسائل النقل العام غير الآمنة، وكذلك عن طريق تحسين مستوى خدمات الرعاية المقدمة بعد الحوادث لضحايا حوادث المرور على الطرق،

وإذ تشيد بالدور الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية في تنفيذ الولاية التي عهدت بها إليها الجمعية العامة بأن تعمل في تعاون وثيق مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية على تنسيق المسائل المتعلقة بالسلامة على الطرق داخل منظومة الأمم المتحدة، وإذ تشيد أيضا بالتقدم الذي أحرزه فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق بوصفه آلية استشارية يزود أعضاؤها الحكومات والمجتمع المدني بمبادئ توجيهية للممارسات الجيدة من أجل دعم الأعمال الهادفة إلى معالجة عوامل الخطر الرئيسية المتعلقة بالسلامة على الطرق ودعم تنفيذها،

وإذ تعرب عن تقديرها لما قامت به لجان الأمم المتحدة الإقليمية وهيئاتها الفرعية من عمل لزيادة أنشطتها في مجال السلامة على الطرق والدعوة إلى زيادة الالتزام السياسي بالسلامة على الطرق، وإذ ترحب، في هذا السياق، باستنتاجات وتوصيات المعنيين بمشروع "تحسين السلامة على الطرق في العالم: تحديد الأهداف الإقليمية والوطنية للحد من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق" الذي نفذته لجان الأمم المتحدة الإقليمية من أجل مساعدة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في تحديد الأهداف المتعلقة بالحد من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق وفي تحقيقها،

وإذ تنوه بالإعلان الوزاري المتعلق بمنع العنف والإصابات في الأمريكتين الذي وقعه وزراء الصحة في بلدان الأمريكتين خلال الاجتماع الوزاري المتعلق بمنع العنف والإصابات في الأمريكتين، المعقود في ميريدا، المكسيك في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، وإعلان الدوحة وغير ذلك من الوثائق الختامية التي أسفرت عنها حلقة العمل المتعلقة ببناء شراكة المشرق العربي من أجل السلامة على الطرق التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في الدوحة في ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨^(٢)، واستنتاجات وتوصيات مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن موضوع "تحسين سلامة المرور على الطرق في جنوب شرق

(٢) انظر E/ESCWA/EDGD/2008/5.

أوروبا: تحديد الأهداف الإقليمية والوطنية للحد من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق“، المعقود في هالكيدا، اليونان في ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وحلقة العمل المتعلقة بتحديد الأهداف الإقليمية والوطنية للحد من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التي نظمتها اللجنة بالتعاون مع هيئة النقل الوطنية في الإمارات العربية المتحدة في أبوظبي في ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، والمؤتمر المتعلق بموضوع ”جعل الطرق آمنة في أفريقيا“ الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩، والإعلان الوزاري بشأن تحسين السلامة على الطرق في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ المعتمد في المؤتمر الوزاري المعني بالنقل الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بوسان، جمهورية كوريا في الفترة من ٦ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦^(٣)، والتوصيات الصادرة عن اجتماع فريق الخبراء بشأن تحسين السلامة على الطرق الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وإذ تلاحظ بوجه خاص الفائدة المتوخاة من تجميع أدلة توجيهية تبين أفضل الممارسات في مجال تحسين السلامة على الطرق في المنطقة، وكذلك نتائج اجتماعات فريق الخبراء بشأن تحسين السلامة على الطرق التي نظّمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩،

وإذ تنوه أيضا بعدد من الجهود الدولية المهمة الأخرى المبذولة في مجال السلامة على الطرق، بما في ذلك تقرير المنتدى الدولي للنقل التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنون صوب الصفر: أهداف طموحة لتحقيق السلامة على الطرق ونهج النظام الآمن والمؤتمر الدولي المتعلق بالسلامة على الطرق أثناء العمل، المعقود في واشنطن العاصمة في الفترة من ١٦ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩ والمؤتمر المتعلق بموضوع ”السلامة على الطرق أثناء العمل“، المعقود في دبلن في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ والذي أكد أهمية سلامة أسطول النقل والدور المهم الذي يضطلع به القطاع الخاص في معالجة شواغل السلوك أثناء القيادة بين العاملين في ذلك القطاع،

وإذ تلاحظ جميع المبادرات الوطنية والإقليمية الهادفة إلى إذكاء الوعي بمسائل السلامة على الطرق،

وإذ تلاحظ أيضا الدور المهم الذي يؤديه المرفق العالمي للسلامة على الطرق التابع للبنك الدولي بوصفه آلية للتمويل ترمي إلى دعم بناء القدرات وتقديم الدعم التقني في مجال

(٣) E/ESCAP/63/13، الفصل الرابع.

السلامة على الطرق وابعثاره وسيلة لزيادة الموارد اللازمة لمعالجة مسألة السلامة على الطرق في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وإذ تنوه بالزيادة في التمويل لدعم الأعمال المتعلقة بالسلامة على الطرق على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وإذ ترحب، بوجه خاص، بالمساعدة المالية التي تقدمها جميع الجهات المانحة، بما في ذلك حكومات أستراليا والسويد وهولندا، ومؤسسة بلومبرغ للأعمال الخيرية ومؤسسة السيارات والمجتمع التابعة لاتحاد السيارات الدولي إلى منظمة الصحة العالمية والمرفق العالمي للسلامة على الطرق،

وإذ تلاحظ كذلك العمل الذي تضطلع به المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس في سبيل وضع معايير لنظم إدارة سلامة المرور على الطرق،

وإذ تحيط علما بتقرير لجنة السلامة على الطرق في العالم المعنون جعل الطرق آمنة: عقد من العمل لتحقيق السلامة على الطرق الذي يربط السلامة على الطرق بالتنمية المستدامة ويدعو إلى عقد من العمل بشأن السلامة على الطرق، وإذ تحيط علما أيضا بجملة ”جعل الطرق آمنة“ بوصفها أداة عالمية لإذكاء الوعي بزيادة التمويل لأغراض السلامة على الطرق والدعوة إلى ذلك،

وإذ تنوه بمنشور منظمة الصحة العالمية المعنون التقرير المرحلي العالمي عن السلامة على الطرق: حان وقت العمل الذي يقدم أول تقييم لحالة السلامة على الطرق على مستوى العالم ويؤكد أن نصف حالات الوفاة بسبب حوادث المرور على الطرق تحدث لمستخدمي الطرق المعرضين للخطر، وأن نسبة منخفضة نسبيا من بلدان العالم لديها تشريعات شاملة بشأن عوامل الخطر الرئيسية المتصلة بالسلامة على الطرق،

وإذ ترحب بالبيان المشترك الصادر عن البنك الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الرائدة الستة، وهي البنك الإسلامي للتنمية والمصرف الأوروبي للاستثمار والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، الذي تعهدت فيه بالتعاون على زيادة عنصر السلامة على الطرق في برامجها المتعلقة بالهياكل الأساسية عن طريق تحسين تنسيق استثماراتها وعن طريق إجراء عمليات مراجعة وتقييمات متصلة بالسلامة لمشاريع الهياكل الأساسية للطرق،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء استمرار تزايد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق في أنحاء العالم، وبخاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، واضعة في الاعتبار أن معدل الوفيات في نظام النقل على الطرق أعلى بكثير من معدل الوفيات في نظم النقل الأخرى حتى في البلدان المرتفعة الدخل،

وإذ تنوه بالجهود التي تبذلها بعض البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من أجل تنفيذ أفضل الممارسات وتحديد أهداف طموحة ورصد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة مواصلة تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعارف في مجال السلامة على الطرق، مع مراعاة احتياجات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل،

وإذ تسلم بأنه لا يمكن إيجاد حل للأزمة العالمية للسلامة على الطرق إلا من خلال التعاون بين عدة قطاعات وإقامة الشراكات بين جميع الأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص كليهما، بمشاركة المجتمع المدني،

وإذ تسلم أيضا بدور البحوث في اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات بشأن السلامة على الطرق وفي رصد وتقييم أثر التدخلات، وكذلك بضرورة القيام بمزيد من البحوث لمعالجة المسألة الناشئة المتمثلة في حالات الشرود أثناء القيادة بوصفها عاملا من عوامل الخطر التي تؤدي إلى حوادث المرور على الطرق،

وإذ تنوه بالدور القيادي الذي تضطلع به عمان في توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى الأزمة العالمية للسلامة على الطرق،

وإذ تشيد بحكومة الاتحاد الروسي لاستضافتها المؤتمر الوزاري العالمي الأول للسلامة على الطرق، المعقود في موسكو في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ والذي حضرته وفود وزارية وممثلون عن قطاعات النقل والصحة والتعليم والسلامة وما يتصل بذلك من مسائل تتعلق بإنفاذ قانون المرور والذي توج بإعلان يدعو الجمعية العامة إلى إعلان عقد للعمل من أجل السلامة على الطرق^(٤)،

١ - ترحب بالإعلان المعتمد في المؤتمر الوزاري العالمي الأول للسلامة على الطرق، المعقود في موسكو في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩^(٤)؛

٢ - تعلن الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ عقدا للعمل من أجل السلامة على الطرق، هدفه تثبيت عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق ثم خفض المستوى المتوقع منها على الصعيد العالمي عن طريق زيادة الأنشطة المضطلع بها وطنيا وإقليميا وعالميا؛

٣ - تطلب إلى منظمة الصحة العالمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية أن تقوم، بالتعاون مع الشركاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على

(٤) A/64/540، المرفق.

الطرق وغيره من أصحاب المصلحة، بإعداد خطة عمل العقد لتكون بمثابة وثيقة توجيهية لدعم تنفيذ أهدافه؛

٤ - **تؤكد من جديد** أهمية معالجة المسائل المتصلة بالسلامة على الطرق في العالم وضرورة مواصلة تعزيز التعاون الدولي، مع مراعاة احتياجات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، بما فيها احتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، عن طريق بناء القدرات في مجال السلامة على الطرق وتوفير الدعم المالي والتقني لجهودها؛

٥ - **تقر** بضرورة توفير المساعدة التقنية والمالية المتعددة الأطراف بطريقة يمكن التنبؤ بها وفي الوقت المناسب ودون شروط لا مبرر لها دعماً لبناء القدرات من أجل تعزيز السلامة على الطرق، بالنظر إلى عدم وجود صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات ومع وضع خصوصية حالة كل بلد بناء على احتياجاته وأولوياته في الاعتبار؛

٦ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تنفذ أنشطة متصلة بالسلامة على الطرق، وبخاصة في مجالات إدارة السلامة على الطرق والهياكل الأساسية للطرق وسلامة المركبات وسلوك مستخدمي الطرق، بما في ذلك حالات عدم الانتباه أثناء القيادة والتثقيف في مجال السلامة على الطرق والرعاية المقدمة بعد الحوادث، بما يشمل تأهيل ذوي الإعاقة، بناء على خطة العمل؛

٧ - **تدعو** جميع الدول الأعضاء إلى تحديد أهدافها الوطنية في مجال الحد من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق التي يتعين تحقيقها بحلول نهاية العقد، تماشياً مع خطة العمل؛

٨ - **تدعو** إلى تضمين خطة العمل أنشطة تولى الاهتمام لاحتياجات جميع مستخدمي الطرق، ولا سيما المشاة وركاب الدراجات وغيرهم من مستخدمي الطرق المعرضين للخطر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، عن طريق دعم اعتماد التشريعات والسياسات المناسبة وتوفير الهياكل الأساسية وزيادة وسائل النقل المستدامة، وتدعو، في هذا الصدد، المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية إلى مساعدة البلدان النامية في بناء شبكات مستدامة للنقل العام بغية الحد من حوادث المرور على الطرق؛

٩ - **تدعو أيضاً** إلى اتخاذ إجراءات مشتركة بين العديد من القطاعات لزيادة نسبة البلدان التي لديها تشريعات شاملة بشأن عوامل الخطر الرئيسية التي تؤدي إلى الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق، بما في ذلك عدم استخدام أحزمة الأمان وأحزمة سلامة الأطفال والخوذ والقيادة في حالة سكر والسرعة، من نسبة ١٥ في المائة الواردة في التقرير المرحلي العالمي عن السلامة على الطرق: حان وقت العمل إلى أكثر من

٥٠ في المائة بحلول نهاية العقد، وتشجع الدول الأعضاء على تعزيز إنفاذها التشريعات الحالية للسلامة على الطرق بشأن عوامل الخطر هذه؛

١٠ - تشجع الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المتعددة الأطراف على اتخاذ إجراءات، حسب الاقتضاء، للثني عن عدم الانتباه أثناء القيادة، بما في ذلك كتابة الرسائل النصية الهاتفية أثناء القيادة التي تؤدي إلى زيادة معدلات الاعتلال والوفيات بسبب حوادث الطرق؛

١١ - تدعو الحكومات إلى الاضطلاع بدور قيادي في تنفيذ أنشطة العقد وتعزيز التضامن في الجهود التي تبذلها قطاعات عديدة منها الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والرابطات المهنية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمات الضحايا ومنظمات الشباب، ووسائل الإعلام؛

١٢ - تدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومصارف التنمية ووكالات التمويل والمؤسسات والرابطات المهنية وشركات القطاع الخاص إلى النظر في توفير ما يكفي من التمويل الإضافي للأنشطة المتصلة بالعقد؛

١٣ - تطلب إلى فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق مواصلة الاضطلاع بدوره بوصفه آلية استشارية غير رسمية لأغراض، منها تنفيذ الأنشطة المتصلة بالعقد؛

١٤ - تدعو منظمة الصحة العالمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية إلى أن تنظم، بالتعاون مع الشركاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق، أسبوع الأمم المتحدة الثاني للسلامة على الطرق في العالم من أجل بدء أعمال العقد؛

١٥ - تشجع الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز التزامها بالسلامة على الطرق، بوسائل من بينها الاحتفال باليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حوادث المرور على الطرق في يوم الأحد الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام؛

١٦ - تشجع أيضا الدول الأعضاء على أن تصبح أطرافا متعاقدة في الصكوك القانونية للأمم المتحدة المتعلقة بالسلامة على الطرق وتنفيذها وعلى الانضمام إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(٥)؛

١٧ - تدعو منظمة الصحة العالمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية إلى القيام، في إطار فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق، بتنسيق الرصد المنتظم

(٥) القرار ١٠٦/٦١، المرفق الأول.

للتقدم المحرز على الصعيد العالمي في تحقيق الأهداف المحددة في خطة العمل وإعداد تقارير مرحلية عالمية عن السلامة على الطرق ووضع أدوات رصد مناسبة أخرى؛

١٨ - تدعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى إدراج مسألة السلامة على الطرق في الخطط الدولية الأخرى، مثل خطط التنمية والبيئة والتحصن؛

١٩ - تقر بأهمية إجراء استعراضى منتصف المدة ونهاية المدة للتقدم المحرز على مدى العقد، وتدعو الدول الأعضاء المعنية إلى القيام، بالتشاور مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق، بتنظيم اجتماعات دولية وإقليمية ووطنية لتقييم مدى تنفيذ أهداف العقد؛

٢٠ - تقر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين البند المعنون "الأزمة العالمية للسلامة على الطرق"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في تلك الدورة تقريراً عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف العقد.

الجلسة العامة ٧٤

٢ آذار/مارس ٢٠١٠